السلب و التاخير مفيدا لنفي العموم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واللازم
باطل لان التاسيس خير من التاكيد لان حمل الكلام على الافادة خير من حمله على
الاعادة فالملزوم مثله فان عورض بان استعمال كل في التاكيد على الافادة
وكان هذا القائل تمسك في اصل الدعوى بالاستعمال فيكون هذا الكلام لبيان
الشبه والمناسبة والا فلا تثبت اللغة بالاستدلال وبيان الملازمة انا في
في صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة اهمل فيها سائر
افراد المحكوم عليه معدولة المحمول لان حرف السلب قد جعل جزءا من المحمول لا فصل
عنه ولا يمكن تقدير الرابطة بعده ثم اثبت للموضوع هذا المحمول المركب من الايجاب
والسلب ولهذا جعلت موجبة معدولة لا سالبة محصلة ولا فرق بينهما عند
وجود الموضوع كما في هذه المادة ولهذا صح جعلها في قوة السالبة الجزئية
والا فالسالبة الجزئية اعم منها لصدقها عند انتفاء الموضوع فاذا كان
قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة معدولة المحمول يكون معناه نفي القيام عن
جملة الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية
عند وجود الموضوع نحو لم يقم بعض الانسان بمعنى انهما متلازمان في الصدق
والكذب لانه قد حكم في المهملة بنفي القيام عما صدق عليه الانسان اعم من ان
يكون جميع الافراد او بعضها واياما كان يصدق نفي القيام عن البعض وكلما
صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة فكلما
صدق انسان لم يقم صدق لم يقم بعض الانسان وبالعكس اذ التقدير وجود
الموضوع فهي في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن الجملة لان صدق السالبة
الجزئية الموجودة الموضوع اما بان يكون الحكم منفيا عن كل فرد من الافراد
او بان يكون منفيا عن بعض من الافراد ثابتا للبعض الآخر وعلى كل تقدير يلزمها
نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز ان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض
الاخر واذا ثبت ان انسان لم يقم بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن
كل فرد فلو كان بعد دخول كل معناه ايضا كذلك كان كل تاكيدا لا تاسيسا فيلزم
ترجيح التاكيد على التاسيس حينئذ يجب ان يكون معنى كل انسان لم يقم نفي الحكم
عن كل فرد ليكون كل للتاسيس معنى آخر لا للتاكيد المعنى الاول واما في صورة التأخير

فلان

فلان قولنا لم يقم انسان سالبة مهملة لا سور فيها والسالبة المهملة في قوة السالبة
الكلية المقتضية النفي عن كل فرد نحو لا شيء من الانسان بقائم وانما قال في الاول المستلزمة
وهاهنا المقتضية لان السالبة الجزئية تحتمل نفي الحكم عن كل فرد وتحتمل نفيه
عن بعض وثبوته لبعض وعلى كل تقدير تستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد فاشار
بلفظ الاستلزام الى هذا الخلاف السالبة الكلية فانها تقتضي بصريحها نفي الحكم عن
كل فرد ولما كان المقرر عندهم ان المهملة في قوة الجزئية وقد حكم هنا بانها في قوة
الكلية احتاج الى بيانه فاشار اليه بقوله لورود موضوعها اي موضوع المهملة
نكرة غير مصدرة بلفظ كل في سياق النفي وكل نكرة كذلك مفيدة لعموم النفي وانما
قلنا غير مصدرة بلفظ كل لان ما يفيد العموم في النفي انما هو النكرة التي تفيد الوحدة
في الاثبات واما التي تفيد العموم في الاثبات كالمصدرة بلفظ كل نحو كل فرد وغيرها
في سياق النفي انما تفيد نفي العموم لا عموم النفي لان رفع الايجاب الكلي سلب جزئي
واذا كان هذه السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية يكون معنى لم يقم انسان
نفي الحكم عن كل فرد فاما اذا ادخلنا عليه لفظ كل قلنا لم يقم كل انسان فلو كان
معناه لم يقم ايضا نفي الحكم عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فيجب ان يكون
معناه نفي القيام عن جملة الافراد ليكون كل تاسيسا فالحاصل ان المقدم قبل كل
لسلب العموم فيجب ان يكون بعده لعموم السلب ليكون كل للتاسيس لا للتاكيد
والتاخير بالعكس وذلك لان لفظ كل لا يخلو عن افادة احد هذين المعنيين فعند
انتفاء احدهما يثبت الآخر ضرورة وفيه نظر لانه على تقدير ان يكون كل انسان
لم يقم لافادة النفي عن الجملة ولم يقم كل انسان لافادة النفي عن كل فرد لا نسلم انه يجب
ان يكون كل تاكيدا حتى يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى
اعني الموجبة المهملة المعدولة نحو انسان لم يقم وعن كل فرد في الصورة الثانية اعني
السالبة المهملة نحو لم يقم انسان انما افادة الاسناد الى ما اضيف اليه كل وهو لفظ انسان
وقد زال ذلك الاسناد المفيد لهذا المعنى بالاسناد اليها اي الى كل لان انسانا صار
مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه فيكون اي على تقدير ان يكون الاسناد الى
كل انسان ايضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد الى الانسان يكون كل تاسيسا
لا تاكيدا لان التاكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر وهذا ليس كذلك
لان النفي عن الجملة في كل انسان لم يقم وعن كل فرد في لم يقم كل انسان انما افاده

Copyright © King Saud University